اقتصاد

مصارف الإمارات ترفض تحويلات روسية

موسكو ـ **رامي القليوبي**

ذكرت صحيفة كوميرسانت الروسية، في عددها الصادر أمس الأربعاء، أن مصارف إماراتية بدأت في أغسطس/آب الجاري برفض إجراء دفعات الشركات الروسية مقابل توريد المكونات الإلكترونية والإلكترونيات الاستهلاكية من الصين.

وأوضح ناشطون في السوق أن الإمارات ظلت حتى الآن الملاذ الرئيسي للمستوردين الروس لإجراء الدفعات مقابل المعدات الموردة من الصين، ولكن مخاطر العقوبات الثانوية الأميركية التي قد تفرض على من يتعامل مع موسكو، رفعت في الفترة الأخيرة صعوبة أداء هذه السلسلة الرابطة بين الباعة والمشترين.

وكشف ناطق باسم موزع كبير للإلكترونيات أن مصارف إماراتية بدأت منذ بداية أغسطس برفض إجراء الدفعات لقيمة الإلكترونيات من قبل الشركات الروسية، قائلاً لـ«كوميرسانت»: «يصل إلى نحو 10 - 20% من إجمالي أجهزة لابتوب إلى روسيا عبر قنوات الإمداد من الإمارات، وترتفع هذه النسبة إلى 30% في فئات أخرى». وأوضح المتحدث ذاته أن حالات رفض عمليات الدفع بدأت تحدث في حال عدم مرور الإلكترونيات بالإمارات على أرض الواقع، مضيفاً: «كانت المؤسسات الروسية تستخدم شركات مسجلة في الإمارات كوسيلة لتحويل قيمة الإلكترونيات إلى الصين، إلا أن السلع كانت تورد إلى روسيا بشكل مباشر». وأشار إلى أنه كان يتم اختيار إجراء الدفعات عبر الإمارات تحديداً نظراً لاعتمادها أدنى العمولات والبالغة ما بين 1 و3% فقط. وأوضح مصدر لـ«كوميرسانت» أن رفض إجراء الدفعات يعود إلى خطر العقوبات الثانوية الأميركية بحق مصارف إماراتية على غرار تلك التي واجهتها مصارف صينية.

إلى ذلك، أكد المدير العام لشركة بيشتاو الروسية المصنعة للإلكترونيات أوليغ أوسيبوف أن الصعوبات مع دفع قيمة المنتجات بواسطة مصارف إماراتية بدأت قبل نحو شهر نتيجة لطلب تقدم به الجانب الصيني.

ونقلت «كوميرسانت» عن أوسيبوف قوله: «لا تنتج الإلكترونيات في دبي، بل يتم استيرادها من الصين. وبعد بدء أعمال القتال في أوكرانيا، أسست العديد من المؤسسات الروسية فروعاً لها في دبي لإجراء الدفعات مقابل المكونات الإلكترونية إلى الصين». وفي عام 2023 وحده، تم فتح نحو ألف شركة روسية في الإمارات، وفق البيانات المتوفرة عبر مصادر مفتوحة. وكانت مصارف صينية قد بدأت في الربيع الماضي برفض قبول الدفعات مقابل المكونات الإلكترونية من المؤسسات الروسية بسبب مخاطر العقوبات، وهو ما اضطرها لإجراء الدفعات إلى الصين بواسطة شركات مسجلة في الدول الآسيوية، وفي مقدمتها الإمارات. إلا أن الإمارات بدأت هي الأخرى بتشديد إجراءات مراجعة تحويلات الروس وأعمالهم حرصاً على الالتزام بنظام العقوبات وعدم التحول إلى محطة ترانزيت للأموال الروسية. وفي حديث سابق لـ«العربي الجديد»، أكدت الشريكة بمجموعة «بيبيليايف» الدولية للمحاماة ماريا نيكونوفا، أن المعاملات المصرفية للشركات الروسية أصبحت تخضع لمراجعات دقيقة من طرف المصارف الإماراتية، جازمة في الوقت نفسه أن الروس يستطيعون فتح حسابات وإجراء تحويلات بعد استبعاد شبهة خضوعهم هم بأشخاصهم للعقوبات الغربية أو استخدامهم الإمارات محطة لترانزيت التحويلات الروسية.

تراجع واسع للعملات المشفرة

انخفض سعر عملة بيتكوين الرقمية إلى ما دون مستوى 60 ألف دولار، وسط تراجع واسع النطاق في سوق العملات المشفرة، والذي شمل انخفاضاً حاداً في «إيثر»، ثاني أكبر عملة مشفرة. وفقدت «بيتكوين» الأشهر عالمياً والأعلى من حيث القيمة السوقية أكثر من 6%، وهي أكبر خسارة منذ هبوط الخامس من أغسطس/آب، لتتداول عند نحو 59,4 ألف دولار، أمس الأربعاء، في سنغافورة. وفي نفس الوقت، فقدت عملة إيثريوم أكثر من 7% قبل أن تقلص جزءاً من التراجع لتتداول بحوالي 2463 دولاراً.

تخلت العملات الرئيسية عن المكاسب التي حققتها، الأسبوع الماضي، بعد إشارة رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي)، جيروم باول، إلى أن البنك في طريقه لخفض أسعار الفائدة القياسية التي بلغت أعلى مستوى لها منذ أكثر من عقدين، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ.

سيدة أعمال في ألمانيا تحمل عملة بيتكوين (Getty)

أسواق

ارتفاع أرباح «بي واي دي» الصينية

ارتفعت أرباح شركة صناعة السيارات الصينية «بي واي دي» خلال النصف الأول من العام الجاري، بدعم من مبيعات المركبات الكهربائية القوية. وأعلنت الشركة المدعومة من المليادير الأميركي «وارن بافت»، أمس الأربعاء، صعود صافي الربح بنسبة 24% على أساس سنوي إلى 13,63 مليار يوان (1,91 مليار دولار). وزادت إيراداتها 16% إلى 301,13 مليار يوان، بدعم من مبيعات المركبات الكهربائية القوية التي تنافس موديلات «تسلا» الاميركية. وفي الربع الثاني وحده، سلمت «بي واي دي» اكثر من 426 الف سيارة تعمل بالكهرباء بالكامل بزيادة بلغت نسبتها 21% عن نفس الفترة من العام الماضي 2023، بينما باعت «تسلا» نحو 443,9 الف وحدة في نفس الفترة.

«المركزي» الصيني يضخ سيولة للبنوك

أعلن البنك المركزي الصيني، أمس، عن إجراء عمليات إعادة شراء عكسية لأجل سبعة أيام بقيمة 277,3 مليار يوان (حوالي 38,94 مليار دولار اميركي)، وبسعر فائدة 1,7%. وذكرت وكالة الأنباء الصينية شينخوا، نقلا عن بيان للبنك، ان هذه الخطوة تهدف إلى الحفاظ على سيولة معقولة ووافرة في النظام المصرفي. يذكر أن عمليات إعادة الشراء العكسية، المعروفة بـ«الريبو العكسي» هي عمليات يشتري فيها البنك المركزي أوراقاً مالية من البنوك التجارية من خلال تقديم عطاءات، مع الاتفاق على إعادة بيعها إليها مرة أخرى في المستقبل.

تويوتا توقف الإنتاج

ذكرت صحيفة نيكي اليابانية، ان شركة تويوتا موتور ستعلق العمليات في جميع مصانعها باليابان والبالغ عددها 14 مصنعا بسبب اقتراب الإعصار شانشان، وذلك من مساء الاربعاء وحتى صباح اليوم الخميس. وقالت الصحيفة، وفق ما نقلت وكالة رويترز، أمس، إن الشركة العملاقة في صناعة السيارات ستقرر صباح الخميس ما إذا كانت ستستانف العمليات بالمصانع في اليابان.

أسعار الاتصالات ترتفع في سورية بنسبة 35%

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

وافقت «الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد» في سورية، الأربعاء، على زيادة أسعار الخدمات الهاتفية الثابتة والإنترنت الثابت بنسبة 30 - 35%، وذلك بعد رفعها بنسبة مماثلة العام الماضي. وقالت الهيئة إن مبررات رفع أسعار الخدمات الهاتفية، هي لإعادة تأهيل المراكز الهاتفية بالمناطق المتضررة، بعد التأكد من وجود نفقات وأعباء مالية كبيرة تتحملها الشركة السورية للاتصالات لتأمين استمرارية خدمات الاتصالات الثابتة لمشتركيها بشكل جيد ومقبول، وعلى مدار الساعة، كاشفة، خلال بيان، أن العمل بالأسعار الجديدة سيبدأ اعتباراً من يوم الأحد المقبل. وانتقد أمين سر «جمعية حماية المستهلك» عبد الرزاق حبزة، في أحاديث صحافية، رفع أسعار الاتصالات لمرة جديدة، وذكر أن الجمعية اقترحت رفع دعوى ضد شركتي «سيريتل» و«أم تي أن»، بسبب سوء الخدمات وشكاوى اقتطاع وحدات المشتركين بشكل غير قانوني، إضافة لسوء تغطية شبكات الإنترنت، وهناك مناطق لا توجد فيها تغطية مطلقاً، بالمقابل فالمشترك مجبر على دفع كامل المبلغ المطلوب للشركة. ويقول العامل بقطاع الاتصالات، محمد كامل إن مبررات التأهيل بالمناطق المتضررة «واهية»، لأن أعمال القتال متوقفة بمناطق النظام منذ سنوات، وهو التبرير ذاته خلال رفع أسعار الاتصالات بالنسبة نفسها، العام الماضي. ويضيف كامل لـ«العربي الجديد» أن الأسعار والتكاليف ارتفعت بلا شك، ما يعكس الكلف الكبيرة في المكونات الأساسية والمصاريف التشغيلية لشبكات الاتصالات الخلوية والثابتة، ولكن السؤال هو: ألم ترتفع تكاليف المعيشة وتتراجع الليرة وترتفع الأسعار أكثر من 100% خلال عام على المستهلك؟ ويدعو إلى رفع الأجور والرواتب قبل رفع أسعار الاتصالات أو حتى حوامل الطاقة، لأن الرفع من اتجاه واحد يزيد من فقر السوريين الذي تزيد نسبته عن 90%.

وكانت حكومة الأسد قد رفعت في مايو/أيار المام الماضي أسعار خدمات الاتصالات الثابتة والخلوية بنسب بين 30 و35% على التعرفة الأساسية للخدمات الخلوية وبين 35 و50% للاتصالات الثابتة، ورفعت في يونيو/ حزيران عام 2022 أجور الاتصالات الخلوية والأرضية والإنترنت في سورية بنحو 50%، مبررة وقتذاك الإجراء، بمواجهة تداعيات «قانون قيصر» وارتفاع سعر الصرف.

صندوق النقد والوصاية على مصر

مصطفى عبد السلام

نظرة لنص التقرير المفاجئ الصادر هذا الأسبوع عن صندوق النقد الدولي ويتعلق بنتائج المراجعة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري تصل إلى نتيجة هي أن الصندوق بات وصياً على مصر بل ومندوباً سامياً، وبات يفرض شروطه وإملاءاته على الملأ دون مراعاة للأمن القومي الاقتصادي المصري والنسيج الاجتماعي، ودون النظر قبلها لأحوال المصريين الصعبة والظروف بالغة القسوة التي يمرون بها، ودون النظر أيضا حتى للظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد المصري سواء بسبب حرب غزة وزيادة المخاطر الجيوسياسية في المنطقة واضطرابات البحر الأحمر، أو لأسباب محلية تتعلق بتفاقم التضخم وركود الأسواق وتراجع موارد الدولة من قناة السويس وغيرها من الأنشطة الحيوية.

فكل ما يهم تلك المؤسسة المالية بالدرجة الأولى هو استعادة أموالها وأسعار الفائدة المستحقة عليها، والحرص على زيادة موارد الدولة المصرية، ليس بهدف تحسين مستوى معيشة الفرد ومحاصرة الغلاء الجامح، ولكن لضمان سداد أموال الصندوق ومستحقات الدائنين الدوليين الأخرين في موعدها بلا تأخير. ونظرة لمطالب الصندوق من الحكومة المصرية والواردة في التقرير الأخير تلحظ أنه بات صاحب القول الفصل في العديد من تحديد أوجه الإنفاق ومخصصات الموازنة، وأنه راغب في دس أنفه في مؤسسات بالغة الحساسية مثل البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة المالية، وأنه يصر على إلغاء الدعم الممنوح لمشتقات الوقود من بنزين وسولار بغض النظر عن تأثير هذه الخطوة الخطير على معيشة المصريين والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وأنه يصر على إسراع الحكومة في بيع أصول الدولة وتجريف الموازنة من مورد سنوي مهم بل وشرعنة هذا الإجراء الخطير.

ويصر الصندوق أيضا على مطلب زيادة الإيرادات الضريبة وتوسيع دائرة الخاضعين لضريبة القيمة المضافة وإلغاء الاستثناءات، وإجبار الحكومة على الإسراع في سداد المتأخرات المستحقة لشركات النفط العالمية والبالغة 5 مليارات دولار، وفتح الأسواق أمام استيراد السلع حتى لو كانت غير ضرورية وتشكل ضغطا شديدا على العملة المحلية وسوق الصرف والاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي. أيضا التزام الحكومة المستمر بنظام مرن لسعر صرف أجنبي متحرر، أي تعويم الجنيه كلما اقتضت الحاجة، بزعم تجنب الاختلالات الخارجية في المستقبل.

هذا جزء مما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي الأخير، فهل تستجيب الحكومة لكل تلك المطالب وتجعل الصندوق مندوبا ساميا على موازنة مصر كما جرى أيام الخديوي إسماعيل؟

مال وسياسة

صندوق النقد يرهن المضي في إقراض مصر ببيع الأصول

فاجأ صندوق النقد الدولي، الحكومة المصرية بتأجيل مراجعته لأداء الاقتصاد، انتظاراً لتنفيذ المزيد من اشتراطاته التي تقتضي الإسراع في بيع الأصول وزيادة أسعار المحروقات، ما يضع الحكومة في مأزق تمويلي

القاهرة ـ **عادل صبري**

وسط أجواء حرب إقليمية وموجات غلاء متصاعدة، تهدد اقتصاداً يحيا بين الهشاشة والركود، فاجأ صندوق النقد الدولي الحكومة المصرية بتأجيل وصول بعثته الرابعة إلى القاهرة، لمدة شهر، بما يحول دون صرف مبالغ في حدود المليارَي دولار، تنتظر البلاد وصولها، لمواجهة أزمة دولارية مرتقبة بسبب التزام مصر بسداد ديون خارجية كبيرة قبل نهاية العام.

أرجأ الصندوق وصول بعثة خاصة لإتمام المراجعة الرابعة، لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من 15 سبتمبر/أيلول إلى منتصف أكتوبر/تشرين الأول المقبل، وفق ما أعلنت إدارة المؤسسة المالية الدولية في تقرير مفاجئ، حول نتائج المراجعة الثالثة التي اعتمدتها في 29 يوليو/تموز الماضي، وأسفرت حينها عن الإفراج عن 820 مليون دولار من قرض متفق عليه بقيمة 8 مليارات دولار، فضلاً عن مطالبة الحكومة بقرض تكميلي آخر من صندوق الصلابة والاستدامة التابع للمؤسسة المالية الدولية ببلغ 1,2 مليار دولار.

تكشف وثيقة مجلس إدارة الصندوق، التي اطلعت عليها «العربي الجديد»، تأجيل الصندوق مطالبة الحكومة برفع أسعار الطاقة والمحروقات بصفة دورية كل 3 أشهر، بشرط التزامها بوقف دعم الوقود تماماً بحلول ديسمبر/كانون الأول 2025. وأظهرت الوثيقة تقديم الحكومة بتشكيلها الحالي والسابقة، تعهدات لمجلس إدارة الصندوق، برفع أسعار المحروقات، لتصل إلى مستوى التكلفة، ووقف الدعم تماماً لكافة المنتجات البترولية بنهاية العام المقبل، والتي تقدر بالموازنة العامة بنحو 155 مليار جنيه (3,18 مليارات دولار).

من اعتصام معارض لقرض صندوق النقد، القاهرة، 2013 (خالد دسوقي/فرانس برس)

ووقف الدعم تماماً لكافة المنتجات البترولية بنهاية العام المقبل، والتي تقدر في الموازنة العامة بنحو 155 مليار جنيه (3,18 مليارات دولار)، بما يوفر لهيئة البترول ما بين 10 إلى 11 مليار جنيه شهرياً.

تبين الوثيقة اعتراض خبراء الصندوق على عدم التزام الحكومة بتعهداتها المكتوبة، والمقدمة من وزير المالية السابق محمد معيط، ومحافظ البنك المركزي حسن عبد الله، في يونيو/حزيران الماضي، تم تحديثها عقب تولي أحمد كوجك وزير المالية الحالي، بتعهدات إضافية مكتوبة في 24 يوليو/تموز 2024، يؤكد فيها التزام الحكومة بخفض الدعم عن السلع التموينية، وزيادة الوعاء الضريبي، الذي يخضع له نحو 22% من تعداد المواطنين، ورفع أسعار الوقود والتوجه نحو الدعم العيني، وبدء تنفيذه عام 2025، على نحو 11 مليون أسرة، تراها الحكومة مؤهلة لبرامج التحويلات النقدية، مع تنفيذها بموازنة 2024-2025 الحالية (بدأت في الأول من يوليو/تموز)، تضم نحو 55 مليون نسمة، بما يعني إزالة نحو 20 مليون مواطن من قائمة الدعم العيني ممن يحصلون على الخبز المدعم والسلع التموينية. أشارت الوثيقة التي تحوز «العربي الجديد» نسخة منها إلى أن الحكومة لم تنته من خطة خفض متأخرات الهيئة العامة للبترول، بما يتطلب النظر في فرض شروط أقوى لتحسين الوضع المالي للهيئة، فقد فشلت في التزامها بتخفيض تلك المتأخرات بمقدار 150 مليار جنيه بمدة انتهت في يوليو/تموز، وبنحو 100 مليار جنيه كل سنة مالية، لتصفير الديون، بحلول عام 2027، مبينة أن الهيئة العامة للبترول تسبب مخاطر مالية كبيرة على قطاع الموازنة، حيث تواجه مشكلات كبيرة في السيولة، وتشكل الضمانات الصادرة نيابة عن الهيئة نصف الضمانات الحكومية، حيث أدت سلسلة من الصدمات إلى تقويض مركزها المالي، والمتعلقة بنقص النقد الأجنبي وانكماش الإنتاج المحلي للنفط والغاز، ولفتت إلى أن مشكلة المتأخرات مستحقة السداد على هيئة البترول تتفاقم مع زيادة قيمة الدعم المقدم لقطاع الكهرباء، والتكيف البطيء في بيع الوقود بالتجزئة وانخفاض سعر الصرف، حيث تمتلك الهيئة أصولاً مدرّة للجنيه المصري بينما التزاماتها مقومة بالدولار، بما يبقي تدفقاتها النقدية التشغيلية سلبية. وتطرّق صندوق النقد إلى تراكم متأخرات المدفوعات بالعملات الأجنبية لشركات النفط، بنحو متوقع عند 3,8 مليارات دولار العام الجاري، في وقت اشترطت فيه البنوك المحلية، ضمانات حكومية على جميع القروض المقدمة للهيئة، ما رفع قيمة الضمانات الصادرة لصالح الهيئة لتصل إلى نحو 5% من الناتج المحلي في أكتوبر/تشرين الأول 2023.

رصدت الوثيقة اعتراض خبراء الصندوق على عدم رسملة البنك المركزي بطريقة متكاملة وفعالة، تنتهي في أغسطس/ آب الماضي، وعدم التزامه بنشر تقرير التدقيق المركزي لحساباته، وخطة إعادة الرسملة، تأخذ في الاعتبار استراتيجية الحكومة لإدارة الدين والحاجة إلى حماية الميزانية العمومية للبنك المركزي، وتفويضه بتحقيق استقرار الأسعار.

أضافت إدارة الصندوق طلباً اعتبرته مرجعاً هيكلياً جديداً في الاتفاق الموقع بين الحكومة والصندوق، يتيح لإدارة الصندوق مشاركة البنك المركزي في اختيار شركة دولية تتولى إجراء تقييم مستقل للسياسات والإجراءات والضوابط الخاصة بالبنوك المملوكة للدولة، تستهدف حوكمة قوية لحماية الصحة المالية للنظام المصرفي وضمان وجود الية قوية لنقل السياسات النقدية قائمة على السوق، وتعزيز المنافسة من خلال تكافؤ الفرص مع البنوك الخاصة.

155
تعهدت الحكومة برفع أسعار المحروقات، لتصل إلى مستوى التكلفة، ووقف الدعم تماما لكافة المنتجات البترولية بنهاية العام المقبل، والتي تقدر بالموازنة العامة بنحو 155 مليار جنيه (3,18 مليارات دولار).

احتياطي

قطر ترفع حيازتها من الذهب لأعلى مستوى

الدوحة ـ **أسامة سعد الدين**

ارتفعت قيمة حيازة قطر من الذهب إلى أعلى مستوى في تاريخها، في نهاية يوليو/ تموز الماضي، لما يزيد عن 30,7 مليار ريال (8,4 مليارات دولار)، وهو ما يمثل 16% من إجمالي الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي للدولة، وفق بيانات مصرف قطر المركزي. وحسب بيانات صندوق النقد الدولي، رفعت الدولة الخليجية حيازتها من الذهب 2,333 طن إلى 108,756 أطنان في الشهر الماضي، لتحتل المرتبة الـ28 عالمياً في ملكية المعدن الثمين. وزادت قطر من وتيرة مشترياتها من الذهب من مستوى 40 طناً في فبراير/ شباط 2020، لتتجاوز 100 طن بنهاية عام 2023. وارتفعت الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية في مصرف قطر المركزي، خلال يوليو/ تموز الماضي، بنسبة 131% وصولاً إلى أكثر من 250 مليار ريال، مقارنة بمحو 241 مليار ريال في الشهر ذاته من عام 2023. واظهرت البيانات الصادرة عن المصرف ارتفاع احتياطاته الرسمية مع نهاية يوليو/ تموز بنحو تسعة مليارات ريال وصولاً إلى 192 مليار ريال، وذلك نتيجة زيادة أرصدة «المركزي» من السندات وأذونات الخزائن الأجنبية بنحو مليار ريال إلى مستوى 138 مليار ريال. وتتكون الاحتياطيات الرسمية من مكونات رئيسية وهي السندات وأذونات الخزائن الأجنبية والأرصدة النقدية لدى البنوك الأجنبية ومقتنيات الذهب وودائع حقوق السحب الخاصة وحصة قطر لدى صندوق النقد الدولي، وتضاف إلى الاحتياطات الرسمية موجودات سائلة أخرى عبارة عن ودائع بالعملة الأجنبية بحيث تشكل الاثنتان معاً ما يعرف بالاحتياطات الدولية الكلية. واعتبر الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة قطر جلال قنّاص، في حديث لـ«العربي الجديد»، ارتفاع حيازة الذهب استراتيجية حكيمة لمصرف قطر المركزي، لا سيما أن البنوك المركزية العالمية، مثل بنك الشعب الصيني وبنك الهند المركزي وبعض بنوك دول مجموعة بريكس، اتخذت الإجراءات نفسها بزيادة حيازة الذهب. ولفت قنّاص إلى أن ذلك «يدعم العملة الوطنية وسعر الصرف، وبالتالي يدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي، ويعزز جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة لتنمية الاحتياطات، ما يعطي نوعاً من التصنيف الاعتمادي لدولة قطر، ويقوي قدرتها على تسديد الالتزامات، لأن الذهب يعتبر ملاذاً آمناً وأصلاً مالياً سيولته عالية، خاصة في ظل التوترات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين الاقتصادي عالمياً». وأشار إلى أن البنوك المركزية في أنحاء العالم تكثف جهودها لتجميع احتياطات الذهب، ويعتبر مجلس الذهب العالمي أن معدن الذهب من العناصر المهمة في احتياطات البنوك المركزية نظراً للخصائص التي يوفرها هذا المعدن، ومنها تحقيق الأمان والاستقرار المناسب عند الحاجة، بالإضافة إلى السيولة والعائد، ما يعد من الأهداف الاستثمارية الرئيسية للبنوك المركزية. وتبوأت قطر مراكز متقدمة في مؤشرات وكالات اقتصادية عالمية وتقاريرها، وارتفع ترتيب الدولة الخليجية في تقرير التنافسية العالمي لعام 2024 الصادر في يونيو/ حزيران الماضي إلى المرتبة الحادية عشرة عالمياً، من بين 67 دولة، وحلت قطر في محور الأداء الاقتصادي الرابعة، وفي الكفاءة الحكومية السابعة، وفي كفاءة قطاع الأعمال الحادية عشرة، وجاءت في المرتبة الـ33 في البنية التحتية عالمياً. كما توقعت مؤسسة «فوكس إيكونوميكس» العالمية في تقرير لها مطلع العام نمو الاقتصاد القطري بنسبة 2,3% في عام 2024 وأن يتزايد وصولاً إلى مستوى 3,6%. وحققت موازنة قطر فائضاً قدره 2,6 مليار ريال خلال الربع الثاني من العام الجاري، سيوجه إلى تخفيض الدين العام، وبلغ إجمالي الإيرادات الربعية نحو 59,9 مليار ريال، منها 41,1 مليار ريال إيرادات النفط والغاز، بينما بلغت الإيرادات غير النفطية 18,7 مليار ريال.

متجر مجوهرات في سوق الذهب بالدوحة، 6 إبريل/ نيسان 2024 (Getty)

أخبار العرب

تسهيلات لصندوق الثروة السعودي

قال صندوق الاستثمارات العامة السعودي (صندوق الثروة السيادي) الذي يدير أصولاً بقيمة 925 مليار دولار، إنه وقع اتفاقية تسهيلات ائتمانية دوارة بقيمة 15 مليار دولار مع تحالف دولي يضم 23 مؤسسة مالية لتحل التسهيلات الجديدة محل تسهيل ائتماني سابق بالقيمة ذاتها متفق عليه في عام 2021. وذكر بيان صادر عن الصندوق، أمس الأربعاء، وفق رويترز، أن التسهيلات ستكون مقدمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد حتى عامين إضافيين. والتسهيل الدوار هو قرض يمكن سحبه وسداده وسحبه مرة أخرى خلال فترة الإقراض. وتضمن التسهيل السابق 17 بنكاً. وجاء في البيان أن التحالف يضم مؤسسات مالية من أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط وآسيا. وأحجم صندوق الاستثمارات العامة عن الإفصاح عن البنوك المشاركة في التسهيل الجديد.

تعاون في الطاقة بين الكويت وقطر

قال الشيخ نواف سعود الناصر الصباح نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، إن العلاقات بين دولتي قطر والكويت تمثل نموذجاً ناجحاً للتعاون الاستراتيجي والمستدام في العديد من المجالات، خاصة الطاقة. ونوه الصباح، في تصريحات خاصة لوكالة الأنباء القطرية «قنا» نشرت أمس، إلى سعي البلدين الدائم لتعزيز الشراكة بينهما من خلال مشاريع مشتركة تعود بالنفع على الجانبين. وأضاف أن «الاتفاقية التي وقعتها قطر للطاقة الاثنين الماضي، مع مؤسسة البترول الكويتية لتوريد ثلاثة ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال إلى دولة الكويت لمدة 15 عاماً اعتباراً من العام المقبل، هي الثانية من نوعها خلال فترة قصيرة، حيث وقع الجانبان اتفاقية عام 2020 وبدأ سريانها عام 2022». وأوضح نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية أن الاتفاقية الجديدة ستعزز التعاون بين قطر والكويت في مجال أمن الطاقة فيما يخص توليد الكهرباء، ويدعم استراتيجية الكويت للانتقال إلى مصادر طاقة نظيفة، ما يسهم في تحسين جودة الهواء، وتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، أثناء الفترات الصعبة مثل فصل الصيف.

تقارير عربية

بنوك

ليبيا نحو عزلة شاملة عن النظام المالي العالمي

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

يتمدّد الشلل المصرفي في ليبيا مع استمرار أزمة المصرف المركزي التي سبّبت توتراً سياسياً أعمق، واستغلتها سلطات شرق البلاد لوقف إنتاج النفط وتصديره، لبحذر محللون من عزل ليبيا عن النظام المالي العالمي، مع استمرار الصراع على مؤسسات البلاد المالية والنفطية.

وتتسع قائمة المصارف التجارية التي أعلنت توقف خدماتها المرتبطة بالتعاملات الإلكترونية مع المصرف المركزي، بما في ذلك خدمات المقاصة، ومنظومة النقد الأجنبي، وشراء العملة الأجنبية، وقبول الصكوك، وتنفيذ الحوالات المحلية، وتمرير الاعتمادات والحوالات الخارجية «سويفت». وأفاد مسؤولان في مصرف ليبيا المركزي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، بتوقف منظومات المصرف الإلكترونية. وأشارا إلى امتناع الموظفين في الإدارة المعنية عن العمل ودخولهم في إجازة حتى يتم حل الخلاف القانوني بشأن تعيين محافظ المركزي المعلّق.

الصدّيق الكبير يتولى منصب محافظ المصرف المركزي منذ 2012

وتأتي هذه التطورات في أعقاب قرار مجلس النواب، ومقره بنغازي (شرق)، «حالة القوة القاهرة على جميع الحقول والموانئ النفطية، وإيقاف إنتاج وتصدير النفط إلى حين إشعار آخر»، احتجاجاً على قيام الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس (غرب) بتكليف مجلس إدارة جديدة لتولي مهمات المصرف المعنيّ بإدارة عائدات النفط، وإعفاء محافظه الصدّيق الكبير.

وقال الخبير الاقتصادي الليبي علي الصرماني، إنه «رغم بعض الاختلافات مع المحافظ الحالي الصدّيق الكبير، يجب الاعتراف بأن التغييرات الفجائية أو التدخلات السياسية قد تقوّض قيام المصرف بدوره في تنظيم السياسات النقدية وإدارة الموارد المالية للدولة، وهو ما يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة». لكن المحلل الاقتصادي علي الزليطني، أشار إلى ضرورة إحداث تغييرات في قيادات المصرف المركزي. وقال لـ«العربي الجديد» إن «البلاد بحاجة إلى تفعيل أدوات السياسة النقدية المتوقفة منذ عام 2014، فضلاً عن أن المحافظ المقال لم يحترم أحكام القضاء بشأن إلغاء ضريبة مبيعات النقد الأجنبي بنسبة 27% التي أقرها». ويتولى الصديق الكبير منصب محافظ المصرف المركزي منذ 2012، ويواجه انتقادات متكررة بشأن إدارته إيرادات النفط الليبي وموازنة الدولة، من شخصيات بعضها مقرب من الدبيبة. ويحظى محافظ البنك المركزي بثقة مجلس النواب في الشرق الذي جددها قبل أيام، معتبراً أن المجلس الرئاسي في طرابلس لا يملك صلاحية تعيين المحافظ أو إقالته. ويشرف المصرف على إدارة إيرادات النفط وميزانية الدولة، لبُعاد بعد ذلك توزيعها بين المناطق المختلفة، بما فيها الشرق.

بعدما أدت التوترات إلى «تقويض الثقة في الاستقرار الاقتصادي والمالي في ليبيا». واعتبرت أن «ترهيب موظفي المصرف المركزي» مثير للقلق، داعية إلى محاسبة المسؤولين «بشكل صارم».

وأعلنت الحكومة المنبثقة من مجلس النواب، ومقرها بنغازي (شرق)، «حالة القوة القاهرة على جميع الحقول والموانئ النفطية، وإيقاف إنتاج وتصدير النفط إلى حين إشعار آخر»، احتجاجاً على قيام الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس (غرب) بتكليف مجلس إدارة جديدة لتولي مهمات المصرف المعنيّ بإدارة عائدات النفط، وإعفاء محافظه الصدّيق الكبير.

وقال الخبير الاقتصادي الليبي علي الصرماني، إنه «رغم بعض الاختلافات مع المحافظ الحالي الصدّيق الكبير، يجب الاعتراف بأن التغييرات الفجائية أو التدخلات السياسية قد تقوّض قيام المصرف بدوره في تنظيم السياسات النقدية وإدارة الموارد المالية للدولة، وهو ما يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة». لكن المحلل الاقتصادي علي الزليطني، أشار إلى ضرورة إحداث تغييرات في قيادات المصرف المركزي. وقال لـ«العربي الجديد» إن «البلاد بحاجة إلى تفعيل أدوات السياسة النقدية المتوقفة منذ عام 2014، فضلاً عن أن المحافظ المقال لم يحترم أحكام القضاء بشأن إلغاء ضريبة مبيعات النقد الأجنبي بنسبة 27% التي أقرها». ويتولى الصديق الكبير منصب محافظ المصرف المركزي منذ 2012، ويواجه انتقادات متكررة بشأن إدارته إيرادات النفط الليبي وموازنة الدولة، من شخصيات بعضها مقرب من الدبيبة. ويحظى محافظ البنك المركزي بثقة مجلس النواب في الشرق الذي جددها قبل أيام، معتبراً أن المجلس الرئاسي في طرابلس لا يملك صلاحية تعيين المحافظ أو إقالته. ويشرف المصرف على إدارة إيرادات النفط وميزانية الدولة، لبُعاد بعد ذلك توزيعها بين المناطق المختلفة، بما فيها الشرق.

عملاء ينتظرون خارج احد البنوك في طرابلس لاتمام معاملاتهم (فرانس برس)

نمو صادرات الملابس الأردنية

أظهرت بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية أن ست سلع صناعية استحوذت على 58,3% من إجمالي قيمة صادرات المملكة خلال النصف الأول من العام الجاري، والبالغة 4,018 مليارات دينار (5,66 مليارات دولار). وبحسب أرقام التجارة الخارجية الصادرة، التي أوردتها وكالة الأنباء الأردنية «بترا»، أمس، تمثلت السلع الست في الألبسة وتوابعها، والأسمدة الكيميائية، والحلي والمجوهرات الثمينة، ومستحضرات الصيدلة، والفوسفات الخام، والبوتاس الخام. ونمت صادرات الألبسة وتوابعها بنسبة 21,5%، وصادرات مستحضرات الصيدلة 14,8%، فيما انخفضت صادرات الأسمدة الكيميائية بنسبة 22,2%، والحلي والمجوهرات بنحو 19,5%، والبوتاس الخام بنسبة 36,7%، والفوسفات بنسبة 16,2%.

المغرب

ندرة المياه ترفع منسوب قلق المزارعين

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

لم تبدد الأمطار الغزيرة التي شهدتها مناطق الجنوب الشرقي من المغرب خلال الأيام الماضية من مخاوف المزارعين الذين يرتفع لديهم منسوب القلق من تداعيات الجفاف الذي يعصف بالبلاد منذ سنوات عدة، وتسبب في تراجع حاد في إنتاج الحبوب وأثر سلباً على الكثير من الزراعات. وتفيد بيانات وزارة التجهيز والمياه، التي اطلعت عليها «العربي الجديد»، بأن التساقطات المطرية التي شهدتها مجموعة من الأقاليم والمناطق بالجنوب الشرقي للمملكة رفعت نسبة ملء السدود بنحو 27,7% مقارنة بنسبة 27,5% في نفس الفترة من العام الماضي، أي ما يعادل 4,46 مليارات متر مكعب.

ويتجلى أن مخزون المياه في السدود ما يزال ضعيفاً في سياق متسم بالجفاف الذي شهدته المملكة في العام الماضي، إذ تراجعت التساقطات المطرية في الموسم الأخير بنسبة 50%. ويقول الفاطمي بوركيزية، الكاتب العام للجمعية المغربية للتنمية الفلاحية في جهة الدار البيضاء - سطات، في تصريح لـ«العربي الجديد» إن المزارعين يترقبون سقوط الأمطار حتى غاية أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، إذ يعوّلون عليها كثيراً لإنقاذ الزراعات الخريفية بعد انحباس الغيث في الموسم الأخير. وأمطار أكتوبر/ تشرين الأول التي يتطلع إليها المزارعون مسعفة للخضر والفواكه والأشجار المثمرة، كما أنها حاسمة لمحصول البنجر السكري. ويتطلع المزارعون إلى طي صفحة الموسم الفلاحي الأخير الذي اتسمت انطلاقته بظروف مناخية صعبة، نتيجة تأخر الأمطار وعدم انتظام توزيعها الجغرافي مصحوبين بمستويات مرتفعة لدرجات الحرارة مقارنة بتلك المعتادة موسمياً.

وقد تجلى تأثير الجفاف أكثر على الحبوب، إذ استقرت المساحة المزروعة منها عند 2,5 مليون هكتار (الهكتار يعادل 10 آلاف متر مربع) في الموسم الحالي، مقابل 3,7 ملايين هكتار في الموسم الماضي، بانخفاض بلغت نسبته 33%، الأمر الذي انعكس على إنتاج الحبوب الذي تراجع بنسبة 43% في العام الحالي، حيث بلغ 3,11 ملايين طن، مقابل 5,5 ملايين طن في 2023، بعدما وصل إلى 10,3 ملايين طن في 2021. وكانت قيمة مشتريات المغرب من القمح في العام الماضي قد وصلت إلى نحو مليارَي دولار، تمثل 18% من واردات الغذاء، التي وصلت إلى 9 مليارات دولار، حسب مكتب الصرف الحكومي. وزاد اعتماد المغرب على استيراد الحبوب لتأمين مخزون استراتيجي. ويرتقب أن تصل مشتريات المغرب من الحبوب في العام الحالي إلى حوالي 10 ملايين طن، إذ يقدر حجم الاستهلاك المحلي بحوالي 13 مليون طن، وفق البيانات الرسمية. وتفيد بيانات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، أن واردات المياه تراجعت بنسبة 75% لتستقر عند 3 مليارات متر مكعب، مقابل 12 مليار متر مكعب بين 2008 و2020. وأشارت إلى الجفاف في الأعوام الأخيرة تسبب في تراجع مخزون المياه في السدود وانخفاض منسوب المسطحات المائية، ما ساهم في خفض مياه السقي إلى أقل مليار متر مكعب، وبينما ينتظر المزارعون نتائج مشاريع تحلية مياه البحر وتحويل المياه بين الأحواض المائية التي تعرف فوائض وتلك التي تسجل خصاصاً وبناء السدود، ينشغلون بندرة الأمطار وتتعلق أنظارهم بالسماء لإنقاذ أرزاقهم. وتشكل الزراعة في المغرب العمود الفقري للاقتصاد، لمساهمتها الكبيرة في النمو، وارتباط مختلف القطاعات بها. وأصبح الجفاف المناخية، يمكن أن تعيق عودة الإنتاج الفلاحي إلى مستواه الطبيعي وتؤدي إلى تفاقم المخاطر المتعلقة بالتحديات البنيوية للاقتصاد المغربي. ان تدهور الظروف المناخية، يمكن أن تعيق عودة الإنتاج الفلاحي إلى مستواه الطبيعي وتؤدي إلى تفاقم المخاطر المتعلقة بالتحديات البنيوية للاقتصاد المغربي.

أخبار العالم

تحوطات اقتصادية كورية

دعا وزير المالية في كوريا الجنوبية تشوي سانغ-موك، حكومة بلاده إلى اتخاذ إجراءات استباقية لمنع التأثير المحتمل للصراعات الجارية في الشرق الأوسط على الاقتصاد المحلي. وأطلق تشوي هذه الدعوة خلال اجتماع للجنة استشارية اقتصادية في سيئول، مشيرا إلى أن التوترات في المنطقة لا تزال مرتفعة. وأضاف أنه «استجابة للصراع الدائر في الشرق الأوسط، علينا أن نظل يقظين ونراقب الوضع عن كثب». وتابع: «يجب أن نبذل جهوداً شاملة لوضع وتنفيذ استجابات استباقية لمنع أي آثار سلبية على اقتصادنا».

قفزة في عدد السياح الصينيين إلى ماليزيا

استقبلت ماليزيا نحو 1,44 مليون سائح صيني خلال النصف الأول من العام الجاري، بقفزة بلغت نسبتها 190,8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2023، الذي سجل نحو 498,5 وافداً، وفقًا لهيئة السياحة الماليزية. وقالت الهيئة، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الوطنية الماليزية «برناما» أن الدخول بدون تأشيرة للمسافرين الصينيين المقررة اعتباراً من الأول من ديسمبر/كانون الأول 2023 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2026 يحفز الحجوزات إلى ماليزيا من الصين.

نمو صادرات الصلب الإيرانية

قال مسؤولون في قطاع الصلب الإيراني إن حصة صادرات صناعة الصلب الإيرانية بلغت أكثر من ثمانية مليارات دولار في العام الإيراني الماضي (انتهى في 19 مارس/آذار)، بما يعادل 16,5% من إجمالي صادرات البلاد غير النفطية. وأوضح المدير التنفيذي لشركة «فولاد مباركة» للصلب في أصفهان محمد ياسر طيب نيا، خلال افتتاح المعرض الدولي السادس عشر للتعدين والصلب، مساء الثلاثاء.

تقرير

يواجه البنك المركزي الإسرائيلي معادلة اقتصادية صعبة، إذ إن الأزمة المتفاقمة تستوجب خفض سعر الفائدة لتحريك الاقتصاد المأزوم، إلا أنه في الواقع يواجه ارتفاع التضخم من جهة، وهبوط النمو من جهة أخرى

تكبيل «المركزي الإسرائيلي»

الفائدة تصطدم بحدَّي التضخم وهبوط النمو

لندن ـ **رشا أبو زكي**

عاكس البنك المركزي الإسرائيلي الاتجاه العالمي، عبر تثبيت سعر الفائدة الأربعاء عند مستوى مرتفع بنسبة 4,5%، فيما تقوم البنوك المركزية بغالبيتها بخفض الفائدة في محاولة لتحريك اقتصاداتها بعد مسار طويل من رفع الفائدة للسيطرة على التضخم. وعادة، يعتبر تثبيت سعر الفائدة دليلاً على توازن المؤشرات الاقتصادية القائمة وسير معدلات التضخم والاستثمار والبطالة وغيرها وفق توقعات البنك المركزي وكذا الحكومات، إلا أن الحالة الإسرائيلية لا تعكس هذه المعادلة، لا بل إن عدم اليقين الاقتصادي الناتج من الحرب على غزة، وارتفاع معدلات التضخم والعجز وهبوط النمو في مقارنة بالتوقعات، كلها عناصر تعزز عمق الأزمة التي تطاول الاقتصاد. ويأتي بقاء سعر الفائدة الإسرائيلية دون تغيير، في محاولة لموازنة الاقتصاد الضعيف مع الضغوط التضخمية مع ارتفاع الإنفاق الحربي، وذلك بعد بدء العام بخفض أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية، على الرغم من أن الاقتصاد يحتاج إلى خفض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمارات التي تعاني من انحسار.

وقال أناتولي شال، المحلل في جي بي مورغان تشيس آند كو، في مذكرة صدرت أخيراً ونشرتها وكالة «بلومبيرغ»: «سيستمر بنك إسرائيل في توخي الحذر في الأمد القريب، خصوصاً مع استمرار التوتر في البيئة الجيوسياسية». وتوقع خفض الفائدة أولاً بمقدار 25 نقطة أساس في نوفمبر/تشرين الثاني، بليه خفض آخر بمقدار 50 نقطة أساس بحلول منتصف عام 2025. ومع ذلك، قال إن البنك المركزي قد يضطر إلى الدخول في دورة تخفيف «أكثر تأخيراً وأقل سطحية» إذا لم تتوقف الحرب. وفي مسار القلق المستمر، أعلنت وكالة موديز للتصنيف الائتماني مساء الثلاثاء أن الحرب الشاملة مع حزب الله أو إيران «قد تكون لها عواقب وخيمة على التصنيف الائتماني لإسرائيل». وهذا ليس إجراءً تدريجيًا (تغييرًا في الترتيب)، ولكنه تحذير واضح لما قد يحدث في حالة اتساع نطاق الصراع القائم. وعلى غرار مؤسسات فيتش وستاندرد آند بورز، فإن وكالة موديز لديها أيضًا توقعات تصنيف سلبية لإسرائيل. وهذا يعني أن الشركة تدرس خفض التصنيف الائتماني مرة أخرى خلال عام إلى عام ونصف. تشير التقديرات إلى أنّ من المتوقع أن تخفض وكالة موديز تصنيفها مرة أخرى قريبًا، ويسلط التعليق الذي نشرته الآن الضوء على أحد السيناريوهات التي قد تؤدي إلى خفض فوري للتصنيف. ونشرت عدة هيئات دولية، في الأسابيع الأخيرة، تحذيرات وإشارات بشأن تأثير الحرب في الاقتصاد الإسرائيلي. قبل أسبوع فقط، نشر قسم الأبحاث في البنك الأميركي «سيتي» تحليلاً عن الوضع الاقتصادي في إسرائيل، وصف فيه تصنيف إسرائيل بأنه ليس مؤكداً على الإطلاق، بسبب الفهم بأن الأسواق لا ترى تحسناً في إنهاء الصراع في المنطقة. وقال: «لقد ابتعدت فروق أسعار السندات الدولارية الإسرائيلية بالفعل عن التصنيف المحدد لإسرائيل في أعقاب التوترات الجيوسياسية. هذا التوتر يجعل من الصعب توقع متى سيكون هناك إعادة فحص للتصنيف من قبل الشركات المختلفة». وجاء تحليل «سيتي» بعد حوالي أسبوع من إعلان وكالة التصنيف الائتماني الدولية فيتش خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل من A+ إلى A، ما يضع نظرة مستقبلية سلبية. وذكرت وكالة فيتش في إعلانها أن «التخفيض إلى المستوى A يعكس تأثير استمرار الحرب في غزة وزيادة المخاطر الجيوسياسية والعمليات العسكرية على عدة جبهات». وأكدت الوكالة التبعات الاقتصادية للوضع الأمني، وتوقعت عجزاً في الميزانية بنسبة 7,8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وقدرت أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستبقى فوق 70% على المدى المتوسط.

وفي سياق السياسات الشعبوية التي تحكم عمليات اتخاذ القرارات المالية والنقدية في عهد بنيامين نتنياهو، تعرّض البنك المركزي الإسرائيلي سابقاً لانتقاد من قبل وزير الطاقة إيلي كوهين، الذي قال إن سعر الفائدة مرتفع، وإنه لا يوجد أي مبرر لذلك. ما أثار مخاوف على استقلالية قرارات البنك المركزي من قبل المستثمرين. ويشكل التضخم أساس بحلول منتصف عام 2025. ومع ذلك، قال إن البنك المركزي قد يضطر إلى الدخول في دورة تخفيف «أكثر تأخيراً وأقل سطحية» إذا لم تتوقف الحرب. وفي مسار القلق المستمر، أعلنت وكالة موديز للتصنيف الائتماني مساء الثلاثاء أن الحرب الشاملة مع حزب الله أو إيران «قد تكون لها عواقب وخيمة على التصنيف الائتماني لإسرائيل». وهذا ليس إجراءً تدريجيًا (تغييرًا في الترتيب)، ولكنه تحذير واضح لما قد يحدث في حالة اتساع نطاق الصراع القائم. وعلى غرار مؤسسات فيتش وستاندرد آند بورز، فإن وكالة موديز لديها أيضًا توقعات تصنيف سلبية لإسرائيل. وهذا يعني أن الشركة تدرس خفض التصنيف الائتماني مرة أخرى خلال عام إلى عام ونصف. تشير التقديرات إلى أنّ من المتوقع أن تخفض وكالة موديز تصنيفها مرة أخرى قريبًا، ويسلط التعليق الذي نشرته الآن الضوء على أحد السيناريوهات التي قد تؤدي إلى خفض فوري للتصنيف. ونشرت عدة هيئات دولية، في الأسابيع الأخيرة، تحذيرات وإشارات بشأن تأثير الحرب في الاقتصاد الإسرائيلي. قبل أسبوع فقط، نشر قسم الأبحاث في البنك الأميركي «سيتي» تحليلاً عن الوضع الاقتصادي في إسرائيل، وصف فيه تصنيف إسرائيل بأنه ليس مؤكداً على الإطلاق، بسبب الفهم بأن الأسواق لا ترى تحسناً في إنهاء الصراع في المنطقة. وقال: «لقد ابتعدت فروق أسعار السندات الدولارية الإسرائيلية بالفعل عن التصنيف المحدد لإسرائيل في أعقاب التوترات الجيوسياسية. هذا التوتر يجعل من الصعب توقع متى سيكون هناك إعادة فحص للتصنيف من قبل الشركات المختلفة». وجاء تحليل «سيتي» بعد حوالي أسبوع من إعلان وكالة التصنيف الائتماني الدولية فيتش خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل من A+ إلى A، ما يضع نظرة مستقبلية سلبية. وذكرت وكالة فيتش في إعلانها أن «التخفيض إلى المستوى A يعكس تأثير استمرار الحرب في غزة وزيادة المخاطر الجيوسياسية والعمليات العسكرية على عدة جبهات». وأكدت الوكالة التبعات الاقتصادية للوضع الأمني، وتوقعت عجزاً في الميزانية بنسبة 7,8% من الناتج المحلي

شروط تحريك الأسعار

أكدت اللجنة النقدية في بنك إسرائيل، برئاسة محافظ البنك المركزي امير يارون، إبقاء سعر الفائدة دون تغيير، لان التضخم يرتفع منذ فبراير/ شباط، متجاوزا الحد المستهدف، إضافة إلى عدم اليقين وعدم الاستقرار نتيجة للحرب والسياسة المالية. واشارت حول شروط تحريك الفائدة في بيان الاربعاء الى ان «مسار سعر الفائدة سيتحدد وفق تقارب التضخم مع هدفه، واستقرار الاسواق المالية والنشاط الاقتصادي والسياسة المالية».

امام ماكينات للسحب الآلي في تل ابيب، 11 يناير 2012 (Getty)

الوعد الانتخابي الذي كان قد أطلقه بخفض الأسعار. ومقابل ارتفاع التضخم، تهبط توقعات النمو الاقتصادي إلى مستويات متدنية، فيما يبدو المركزي الإسرائيلي عاجزاً عن عكس بوصلة الاقتصاد المتهاوي من خلال خفض سعر الفائدة لضخ السيولة وتحريك الاستثمارات وزيادة مستويات التوظيف، إذ رغم توقعات نمو اقتصاد إسرائيل بنسبة 5,9% خلال الربع الثاني من عام 2024، جاءت الأرقام أقل من التوقعات لتسجل 1,2%. إلا أن النمو يعتبر سلبياً، بنسبة انكماش تبلغ 0,4% خلال الفترة نفسها، مع الأخذ بالاعتبار الزيادة السكانية الطبيعية، ما يعني أن الأرقام الفعلية للاقتصاد تشير إلى نمو سلبي. كذلك، يعاني سوق العمل في إسرائيل من ضعف العمالة، فيما لا يتجاوز معدل البطالة 2,8%. ويرجع هذا جزئياً إلى النقص في القوى العاملة نتيجة للاستدعاء إلى الجيش وتشريد أعداد كبيرة من الموظفين، خصوصاً من المنطقة الحدودية مع لبنان، إضافة إلى القيود المفروضة على عودة الفلسطينيين إلى العمل في المرافق الإسرائيلية، وخصوصاً العقارات. وبطبيعة الحال، يتزايد قلق البنك المركزي الإسرائيلي اضعافاً في ظل تضخم الإنفاق في موازنة عام 2024 والتأخير الحاصل في مناقشة موازنة عام 2025، وسط ارتفاع عجز الموازنة إلى 8,1% حتى يوليو/تموز الماضي. يطالب محافظ البنك المركزي الإسرائيلي أمير يارون (وفق ما أوردت وكالة «بلومبيرغ») منذ أسابيع بخفض الميزانية بما يصل إلى نحو 30 مليار شيكل (8 مليارات دولار) لموازنة الإنفاق الدفاعي المتزايد واستقرار مستويات الديون الإسرائيلية. ووفقاً للبنك المركزي، سترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 67,5% هذا العام، ارتفاعاً من نحو 59% في عام 2022. وقال محللون في بنك هبوعليم، أحد أكبر بنكين مقرضين في إسرائيل، إن ارتفاع الفارق في عوائد سندات الشيكل فوق سندات الخزانة الأميركية إلى أعلى مستوى في 11 عاماً نتيجة لمخاوف المستثمرين «بشأن المصداقية المالية وتسويف الحكومة في تقديم ميزانية لعام 2025». وبحسب التحليلات، هناك سببان رئيسيان يمنعان بنك إسرائيل من خفض أسابيع بخفض الفائدة كما توقع الكثيرون فور اندلاع الحرب. أولاً، مع عدم خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة، فإن بنك إسرائيل (الذي خفض بالفعل أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس) سيجد نفسه في موقف حساس قبل اتخاذ أي خطوة إضافية في هذا الصدد. فتخفيض أسعار الفائدة من جانب بنك إسرائيل قد يؤدي إلى انخفاض عائدات السندات الحكومية أكثر، وفق قناة i24NEWS الإسرائيلية، ما يمكن أن يؤثر سلباً في الاقتصاد الإسرائيلي وقيمة الشيكل. بالإضافة إلى ذلك، إن تخفيض أسعار الفائدة من جديد قد يؤدي إلى خروج كميات كبيرة من الأموال من إسرائيل، حيث قد تصبح سندات الدول الأخرى أكثر جاذبية، ما يمكن أن يضعف بنك إسرائيل كثيراً، مقارنة بالعملات الأخرى في سوق الصرف الأجنبي. أما السبب الثاني، فهو الأرقام الحالية للاقتصاد الإسرائيلي التي تثير المخاوف بشأن التضخم المفرط، وهو عملية تضخمية تخرج عن نطاق السيطرة وتتجلى في ارتفاع سريع في أسعار السلع والخدمات.

> وكالة موديز تحذر من الخفض الفوري للتصنيف مع توسع الحرب

رؤية

الاقتصاد الياباني... إلى أين؟

جواد العناني

بعدما بقيت اليابان حتى نهاية عام 2023 تحتل المركز الثالث عالمياً من حيث الحجم النقدي لناتجها المحلي الإجمالي، إلا أنها فقدت ذلك المركز لصالح ألمانيا. وكذلك، فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وفق معادلة القوة الشرائية «PPP»، قد هبطت من المرتبة الثالثة إلى الرابعة لصالح الهند، التي سبقت كلاً من ألمانيا واليابان وفق هذا المقياس. وقد شهدت اليابان تقدماً واضحاً في الناتج المحلي الإجمالي بعدما شهد نموها تراجعاً سنوياً إبان فترة كوفيد-19، وقد حققت في النصف الأول من عام 2023 معدل نمو قدره 1,3%. ولكن سعر التبادل للعملة اليابانية (Yen) يعاني من ظاهرة التطاير، أو التغير والتبدل السريعين (Volatility) مما يؤدي إلى تقلب في القيمة النقدية لإنتاجها الكلي.

ولكن من الواضح أن هناك دعوات واضحة بين عدد من كبار الاقتصاديين داخل اليابان وخارجها ممن يعتقدون أن الاقتصاد الياباني بحاجة ماسّة إلى إعادة تصحيح هيكلية. وهناك عدة مظاهر فيها تستدعي اهتمام الباحثين. وقد وجدتُ فائدة ومتعة كبيرتين في قراءة نص مقال نُشر في شهر مارس/آذار من هذا العام في مجلة «The Diplomat» بقلم الكاتب الصيني جيهاي شي يتحدث عن التناقض (Paradox) بين تقلب معدلات النمو في اليابان وتراجع مكانتها عام 2010 من الترتيب الثاني في حجم اقتصادها إلى المركز الثالث بعد الصين عام 2010، وإلى المركز الرابع بعد ألمانيا في نهايات عام 2023 . ويتساءل: كيف تفسر ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الأسهم اليابانية (نيكاي) ما يعكس تفاؤلاً من قبل اليابانيين بالذات بنمو اقتصادهم.

اليابان لديها القدرة والمرونة على التكيف مع التغيرات النقدية والمالية الطارئة، وعلى الرغم من أن عملية التصحيح مطلوبة، وبدعم من سياسات بنك اليابان المركزي وهيمنة السياسات الحكومية على الاقتصاد (أو تراجع نسبة الحرية الاقتصادية في اليابان قياساً بالدول المنافسة لها). إلا أنها، كما ذكرنا أعلاه، بحاجة إلى النظر إلى إصلاحات هيكلية عميقة قد تتطلب سياسات وإجراءات ولربما قوانين جدلية ومثيرة للخلافات.

وقد أثار موضوع الجدل التوقعات بأن عام 2024 سيشهد تراجعاً اقتصادياً على الرغم من التقديرات المتفائلة في بداية العام. وفي مقال نشرته «بلومبيرغ» في الثاني من شهر يوليو/تموز الماضي أكد «تورو فوجيوكا» أن معظم الاقتصاديين قد غيروا توقعاتهم حيال معدل النمو في اليابان إلى أدنى بكثير من التوقعات في بدايات العام. وأول ما يتحدث عنه الاقتصاديون في اليابان هو سرعة الهبوط في عدد السكان. وقد شهدت اليابان منذ عام 1968 وحتى 2022 ارتفاعاً مطّرداً في سكانها حتى صاروا عام 2022 أربعة أضعاف ما كانوا عليه قبل 154 عاماً. ومن المتوقع أن يهبط عدد سكان اليابان من 128 مليوناً عام 2008 إلى 106 ملايين عام 2050، ومن بعدها إلى 63 مليوناً فقط العام 2100.

وأسباب تراجع سكان اليابان تعود إلى تصنيع القطاع الزراعي التقليدي، وإلى تدني نسبة الزواج. وعدم التسامح في إنجاب أطفال خارج إطار الزوجية. وبالطبع، فقد أدى هذا إلى التأثير على سياسات التوظيف في الشركات، التي صارت تبتكر الوسائل للحفاظ على العاملين لديها.

ومن هذه الوسائل تسهيل عمل المرأة من ناحية، ومن ناحية أخرى إبقاء أكثر من تسعة ملايين عامل في الخدمة بعد وصولهم إلى سن التقاعد. ولكن مثل هذه السياسات والإجراءات لن تجدي إذا استمر عدد السكان بالتراجع، لأن هناك حداً أقصى بين عدد العاملين من ناحية وحجم السكان من ناحية أخرى. وبسبب تراجع معدلات الولادة، فإن نسبة كبار السن سوف ترتفع ومؤلاء بحاجة إلى خدمات إنسانية كثيرة. أما القضية الهيكلية الثانية المطروحة في اليابان، فهي التحول أكثر فأكثر لإنتاج الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، على الرغم من نمو هذين القطاعين كثيراً. ومنذ الحرب العالمية الثانية في العام 1945 كان قطاعا الزراعة والصناعة يشكلان الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي. لكن، ومنذ عام 1980 ومع تبني اليابان سياسات التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في هذين القطاعين، والنجاح في التصدير، بات الطلب على قطاعات الخدمات الإلكترونية والبحثية والجامعية والصحية والحكومية وغيرها من الخدمات كالنقل والاتصالات والشحن وغيرها ينمو بسرعة كبيرة. ولذلك، تراجعت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 إلى 1,02% وقطاع الصناعة إلى 26,92%. وبالمقابل ارتفع قطاع الخدمات إلى 71,39% ، ولكنه قابل للزيادة في بعض المجالات، خاصة السياحية. ومن يراقب مثلاً التلفزيون الياباني يلاحظ أن الحكومة في اليابان تسعى لجذب السياح. وقد قدم التلفزيون الصيني باللغة العربية تسعى عن جذب اليابان السياح الأغنياء، من الصين والهند والخليج الراغبين في شراء السلع الثمينة من الساعات والألبسة والأحذية والاكسسوارات وقطع الماس وغيرها من الأحجار الكريمة، والتي كانت موجهة أصلاً للمستهلك الياباني.

ولكنني لاحظت أثناء، سفري عبر عقود مختلفة لدول العالم أن أعداداً كبيرة من اليابانيين يهاجرون إلى دول زراعية في أميركا اللاتينية. ففي البرازيل علمت أن أكثر من 50 ألف مزارع ياباني يعملون في زراعة القمح والأرز، ومحاصيل شبه استوائية وفواكه وغيرها، ويعيدون تصديرها إلى اليابان. وهذه تدخل في حسابات اليابان على أنها سلع زراعية مستوردة، ما يقلل من صافي مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي دول أميركا اللاتينية يبلغ عدد المهاجرين من اليابان 2,20 مليون نسمة، عاد منهم 260 ألفاً بعد الحرب العالمية الثانية ومؤلاء ملتحمون مع اليابان، علماً أن كثيراً منهم، لاقى عنتاً كبيراً في الولايات المتحدة وهاوالي بعد حملة اليابان عام 1941 على (بيرل هاربر) (Pearl Harbor)، التي أدت إلى وضع آلاف اليابانيين في سجون محاطة بأسيجة في العراء.

وأما التحدي الثالث الياباني، فهو التحدي الاجتماعي الماثل في العادات والتقاليد والمسلكيات التي اشتهر بها اليابانيون، والتي أوردها الكاتب وليام أوتشي William Oachi في كتابه الصادر عام 1981 والموسوم بـ«النظرية Z كيف تستطيع الإدارة الأميركية مواجهة التحدي الياباني»، ويتكلم فيها عن ولاء اليابانيين لشركاتهم، وحرصهم على العمل، وعدم إضاعة الوقت، وأخذ رأي العمال في تحسين الأداء... الخ». ولكن التمدن والتكنولوجيا الحديثة أثرتا كثيراً على سلوك الشباب في الجيلين «X» و«Z» والقرن الحادي والعشرين.

بريطانيا: صعود العقارات المعروضة للبيع

لندن ـ **العربي الجديد**

ارتفع عدد العقارات المعروضة للبيع في بريطانيا إلى أعلى مستوى منذ سبع سنوات، وسط تزايد طلب المشترين، حيث يعزز الاقتصاد المتعافي ثقة المستهلكين، وفقاً لوكالة زوبلا Zoopla العقارية البريطانية.

ووفق تقرير الأربعاء نشرته وكالة بلومبيرغ، فإن كل وكيل عقاري كان لديه في المتوسط 33 عقاراً في دفاتره في الأسابيع الأربعة حتى 18 أغسطس/ آب، بزيادة 14% عن العام السابق، وفق معلومات منسوبة إلى «زوبلا». وتوقعت أن يؤدي تزايد العرض إلى رفع المبيعات هذا العام، وهو ما يعد بمثابة نعمة لأصحاب العقارات، لكنه سيبقي الأسعار تحت السيطرة أيضاً، وهي أخبار جيدة لأولئك الذين يكافحون من أجل الصعود إلى سلم الإسكان. وتشير النتائج إلى أن البائعين أصبحوا أكثر ثقة بشأن قدرتهم على نقل ممتلكاتهم، بعد أن أدى الارتفاع الكبير في تكاليف الرهن العقاري العام الماضي إلى تقليص القدرة على تحمّل التكاليف، والآن بدأت تكلفة الاقتراض تتراجع، ومستويات المعيشة آخذة في الارتفاع، ويبدو أن الاقتصاد مستعد لتحقيق نمو مطرد بعد أن تجاوز اقترانه في مجموعة السبع حتى الآن هذا العام. وقد انخفضت معدلات الرهن العقاري في المملكة المتحدة منذ يونيو/حزيران. ووفق التقرير، يقول خبراء الصناعة إن نهاية حالة عدم اليقين بعد الانتخابات مع فوز حزب العمال في الرابع من يوليو/تموز.

إعلانات عقارية في برمنغهام، 13 اغسطس 2024 (مايك كاسبر/ Getty)

روسيا تحذر المستهلكين الأوروبيين من أزمة غاز

في معرض للنفط والغاز في موسكو، 25 ابريل 2023 (Getty)

موسكو ـ **العربي الجديد**

قال الكرملين الأربعاء إن المستهلكين الأوروبيين سيواجهون أسعاراً أعلى ما لم توافق كييف على تمديد اتفاق نقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا بعد انتهائه في 31 ديسمبر/كانون الأول. وأعلنت أوكرانيا مراراً وتكراراً أنها لا تخطط لإبرام صفقة جديدة لنقل الغاز مع روسيا وسط الصراع العسكري المستمر. وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف للصحافيين في مؤتمر صحافي عبر الهاتف أنه إذا لم تمدد كييف الاتفاق فإن روسيا قد تجد طرقا بديلة مثل مركز الغاز التركي المخطط له. وأضاف أيضا أن أوروبا ستضطر إلى دفع المزيد مقابل الغاز من البائعين الآخرين، بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال الذي تورده الولايات المتحدة.

قالت معظم الدول المستقلة للغاز الروسي عبر أوكرانيا، وفق وكالة «رويترز»، إنها تستعد لوقف التدفقات في نهاية هذا العام عندما تنتهي اتفاقية النقل بين أوكرانيا وروسيا، نظرا لأن أوكرانيا قالت إنها لا تريد تجديدها. وهناك خيار آخر يتمثل في أن تقوم شركة غازبروم بتوريد بعض الغاز عبر طريق آخر، على سبيل المثال عبر خط أنابيب ترك ستريم، أو بلغاريا، أو صربيا، أو المجر. ولكن القدرة على التوريد عبر هذه الطرق محدودة. وطلب الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا أيضا من أذربيجان تسهيل المناقشات مع روسيا بشأن صفقة نقل الغاز.

غضب صيني من رسوم كندية على السيارات

اتهمت الصين كندا بالحمائية، بسبب فرض رسوم جمركية بنسبة 100%، على المركبات الكهربائية. وفرضت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الأشهر الأخير رسوماً جمركية على السيارات الكهربائية الصينية بنسبة 100% و38% على التوالي.

وأعلنت السلطات الكندية فرض رسوم جمركية بنسبة 100% على واردات السيارات الكهربائية الصينية اعتباراً من تشرين الأول/ أكتوبر، في خطوة أثارت «استياء شديداً» في بكين. وأكد رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو الاثنين فرض هذه الرسوم تماشيا مع إجراءات أميركية تسعى لوقف تدفق السيارات الصينية المدعومة من الدولة إلى أميركا الشمالية.

واتهم ترودو الصين، إحدى أكبر الدول المصدرة للسيارات الكهربائية في العالم، «بعدم ممارسة القواعد نفسها التي تتبعها الدول الأخرى» فيما يتعلق بالمعايير البيئية ومعايير العمل. كما كشف عن ضريبة إضافية بنسبة 25% على واردات منتجات الصلب والألمنيوم من الصين. ويوظف قطاع تصنيع السيارات الكندي أكثر من 125 ألف شخص، وضخت أوتاوا مليارات الدولارات لدعم التحول إلى السيارات الكهربائية وضمان سلسلة إمداد محلية للبطاريات الكهربائية.

وتتبع استراتيجيتها التي اجتذبت شركات غوديير للإطارات وهوندا وستيلانتيس وفولكسفاغن وسواها من خلال الدعم، تلك المطبقة في الولايات المتحدة المجاورة حيث وفّر قانون خفض التضخم مجموعة كبيرة من الحوافز للصناعة الخضراء. كما حظرت أوتاوا الاستثمارات الصينية الجديدة في منتجات صناعة التعدين الحيوية.

وفي مؤتمر صحافي في هاليفاكس الكندية على ساحل الأطلسي قال ترودو إن الإفراط في إنتاج السيارات الكهربائية الصينية والدعم الحكومي الضخم لقطاع السيارات «يتطلب منا التحرك». وأضاف «ما لم نكن نريد الدخول في سباق نحو القاع، يتعين علينا النهوض وهذا ما نفعله». واعتبرت الحكومة في بيان الرسوم الجمركية بمثابة رد على «هذا التهديد الاستثنائي». وأعربت بكين الثلاثاء عن «استيائها الشديد» من القرار الكندي، وقالت سفارة بكين في أوتاوا في بيان إنّ «الصين تعرب عن استيائها الشديد ومعارضتها الحازمة» لهذا القرار. وأكد البيان أنّ بكين «ستتّخذ كل التدابير اللازمة» لحماية مصالحها.

ويأتي هذا التجاذب في خضم توتر تجاري متزايد بين الصين ودول غربية تتهم بكين بالقضاء على المنافسة في مجالات صناعية عدة مثل توربينات الرياح وألواح الطاقة الشمسية والبطاريات.

(فرانس برس، العربي الجديد)

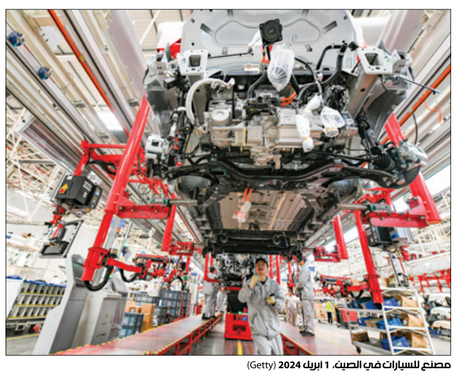

مصنع للسيارات في الصين، 1 ابريل 2024 (Getty)